

سوريا¹

نظرة عامة على قوانين الأسرة المسلمة وممارساتها
(تم التحديث في 20 يناير 2020)

| الوصف | | | | مسائل في قانون الأسرة | |
|--|-----------|--|---|--|---|
| الممارسات العملية | الإجراءات | السياسات | قانون السوابق القضائية | الإطار التشريعي | |
| وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2016، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد جاءت سوريا في المركز 121 على مؤشر التنمية البشرية، وفي المركز 123 على مؤشر عدم المساواة بين الجنسين. ¹⁵ كشف تقرير لصندوق الأمم المتحدة للسكان، عن أن نحو أسرة واحدة من بين كل ثلاث أسر، ترأسها امرأة، وذلك نتيجةً لما نجم عن النزاع السوري، من وفاة العديد من الرجال الذين كانوا، تقليدياً، أرباب الأسر (مثل الزوج، أو الابن، أو الأخ). ¹⁶ | | تحفظت سوريا على المواد 2، و9(2)، و15(4)، و16(1)(ج)، و(د)، و(و) و(ز)، و16(2) و29 من سيداو. وكان التحفظ على العديد من أحكام المادة 16، طالما خالفت الشريعة الإسلامية. ¹³ أكدت الحكومة السورية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو سنة 2012 أن: ¹⁴ | بالنسبة للتطبيق العملي للمادة 305 من قانون الأحوال الشخصية، يرجع القضاة والمحامون إلى كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية، الذي وضعه الفقيه القانوني المصري، محمد قدرى باشا سنة 12.1875 | المادة 33 من الدستور: ² • نصت على أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم لأي من الاعتبارات، من بينها الجنس (النوع). • كفلت مبدأ تكافؤ الفرص بين كل المواطنين. ألزمت المادة 23 الدولة، بأن توفر للمرأة جميع الفرص التي تنتج لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وأن تعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع. ³ المادة 20 من الدستور: ⁴ • تعلن أن الأسر هي نواة المجتمع وتلزم القانون بالمحافظة على كيانها وتقوية أواصرها. • تلزم الدولة بحماية الزواج والتشجيع عليه، وبالعامل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية التي تعوقه. | هل يشتمل الدستور على مادة حول المساواة، وهل هناك استثناءات؟ هل هناك قوانين معينة تعتبر الزواج شراكة بين متساويين، مثل قوانين الأسرة و/أو القوانين التي تتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية، مدونة كانت أو غير مدونة؟ وإذا كانت مدونة، فما هي أسماء تلك القوانين التي تنطبق على هذه الأمور؟ وإذا كانت مدونة، فهل تنطبق تلك القوانين على كل المواطنين بغض النظر عن ديانتهم؟ وإذا لم تكن مطبقة على كل المواطنين، فهل تنطبق على جميع المسلمين، أم أن هناك قوانين مدونة لكل طائفة من طوائف المسلمين؟ وإذا كانت القوانين غير المدونة، أو المدونة، لا تكفي للتعامل مع مسألة معينة، فكيف يتم التعامل مع تلك المسألة، هل تنطبق أحكام مذهب فقهي معين مثلاً؟ هل تنص تلك القوانين |

1 مشروع مساواة هذا، والذي يهدف إلى وضع خريطة لقوانين الأسرة المسلمة على مستوى العالم، تتولى قيادته زينة أنور، وتقوم على تنسيقه الباحثة الرنيسية، شامبلا شارما، بدعم مكثف من سلمى وحيدى، وطالبات بوحدة حقوق الإنسان الدولية بمدرسة هارفارد للقانون. وبخصوص جدول سوريا هذا، نود أن نتقدم بالشكر أيضاً إلى كاترين جونزاليز من مدرسة هارفارد للقانون، وخبيرة قانون الأسرة السوري/ والمناصرة التي فضلت عدم ذكر اسمها، على مدخلتها في إعداد الجدول.

2 المادة 33 من دستور سوريا (2012)، https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012.pdf?lang=en

3 المادة 23 من دستور سوريا (2012)، https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012.pdf?lang=en

4 المادة 20 من دستور سوريا (2012)، https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012.pdf?lang=en

12 Esther van Eijk, "Family law in Syria: a plurality of laws, norms and legal practices", (Netherlands: Leiden University, 2013), p. 56,

https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21765/Binnenwerk%20Proefschrift_EvanEijk_26July%202013%20corr.pdf?sequence=20

13 United Nations Treaty Collection Website, https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtidsg_no=IV-8&chapter=4&clang=en

14 Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/2 (2012), para. 65, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

15 UNDP, "Human Development Report 2016", Table 5, pp. 214-217, http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf

16 UNFPA, "Syrian women-headed households: hoping to survive and move on", 2013, <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNFPA%20Syrian%20women-%20headed%20households,%20hoping%20to%20survive%20and%20move%20on.pdf>

| | | | | | |
|--|--|--|--|---|--|
| | | <p>ممارستها.</p> <p>كما أكدت الحكومة السورية، كذلك، على أن:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بعض مواد القانون مستمدة من نصوص دينية، وهو ما يصعب من إمكانية تعديلها في مجتمع محافظ ومتدين بأغلبيته. • إذا ما كانت الاتفاقيات الدولية تسمو على القوانين الوطنية، فإنها لا تسمو على الشرائع السماوية، وما نصت عليه في هذا المجال. | | <p>يحكم الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية للغالبية المسلمة من سكان سوريا، قانون الأحوال الشخصية السوري رقم 59 لسنة 1953 والمعدل في بعض مواد بقانون رقم 4 لعام 2019.⁵ و طبقاً للمادة 305 مكرر من قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019، يُرجع في فروع كل مسألة قانونية، نُص عليها في هذا القانون إلى القول الأرجح في المذهب الفقهي الذي استُمدت منه هذه المسألة.⁶</p> <p>يُطبق قانون الأحوال الشخصية على كل السوريين بغض النظر عن ديانتهم، باستثناء بعض المسائل (مثل الزواج والطلاق) للمسيحيين واليهود والدروز، فلا تطبق عليها مواد القانون، بموجب المواد 306-308، وإنما تخضع للقوانين الخاصة بكل طائفة ومحاكمها.⁷</p> <p>على الرغم من الضمانات الدستورية بالمساواة، فقد اعتمد قانون الأحوال الشخصية السوري، إطاراً للعلاقة الزوجية يقوم على "تبادلية" الحقوق و"تكاملها" (في مقابل "التساوي" في الحقوق) بين الزوجين، بحيث يُتوقع من الزوجة الطاعة في مقابل إنفاق الزوج عليها وحمائته لها.⁸ وعلى ذلك:⁹</p> | <p>صراحةً على الأدوار النمطية للنوع عند تناولها لأدوار الزوج والزوجة، أي هل تنص على أن الزوج هو رأس الأسرة أو على أن الزوجة هي المقدم الأول للرعاية، مثلاً؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة</p> <p>المادة 16 (1) (ج)</p> <p>الفقرتان 17-18، والتوصية العامة رقم 21</p> <p>الفقرتان 54-55، والتوصية العامة رقم 29</p> |
|--|--|--|--|---|--|

5 قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36> و قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019 <https://sana.sy/?p=892746>

6 المادة 305 مكرر من قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019، <https://sana.sy/?p=892746>; Lynn Welchman, "Women and Muslim Family Laws in Arab States: A Comparative Overview of Textual Development and Advocacy", (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2007), Endnote 1 (Chapter 4), pp. 45, 195, <https://goo.gl/AeQSDU>

7 Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/1 (2005), p. 81, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>; Esther van Eijk, "Family law in Syria: a plurality of laws, norms and legal practices", (Netherlands: Leiden University, 2013), pp. 2-3, https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21765/Binnenwerk%20Proefschrift_EvanEijk_26July%202013%20corr.pdf?sequence=20

8 Esther van Eijk, "Family law in Syria: a plurality of laws, norms and legal practices", (Netherlands: Leiden University, 2013), pp. 135-136, https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21765/Binnenwerk%20Proefschrift_EvanEijk_26July%202013%20corr.pdf?sequence=20

9 Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/1 (2005), p. 86, ; <https://elawpedia.com/viewfile/36>، (1953)، و 74 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، و 72، و 5، و 1، المواد 1، و 5، و 72، و 74 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>; Lynn Welchman, "Women and Muslim Family Laws in Arab States: A Comparative Overview of Textual Development and Advocacy", (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2007), p. 178, <https://goo.gl/AeQSDU>

| | | | | | |
|---|--|--|--|---|---|
| | | | | <ul style="list-style-type: none"> • تُعرّف المادة 1 من قانون الأحوال الشخصية رقم 59 لعام 1953 المعدل بقانون 4 لعام 2019، الزواج بأنه عقد بين رجل وامرأة، يحل كل منهما للآخر شرعاً، غايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل¹⁰. • يُفهم من نص المادة 5، أن الزواج عقد بين رجل وامرأة "يرتب حقوقاً وواجبات لكل منهما تجاه الآخر" • ألزمت المادة 72 الزوج، بالإنفاق على زوجته من حين العقد الصحيح، ولو كانت مقيمة في بيت أهلها، إلا إذا طالبها الزوج بالانتقال معه إلى مكانٍ آخر وامتنعت بغير حق. <p>نصت المادة 73 من قانون رقم 4 لعام 2019، على أن يسقط حق الزوجة في النفقة، عند عدم وجود المسوغ الشرعي في الأحوال الآتية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. إذا منعت نفسها من الزوج. 2. إذا امتنعت عن الانتقال إلى بيت الزوجية. 3. إذا تركت بيت الزوجية. 4. إذا منعت الزوج من الدخول إلى بيت الزوجية. 5. إذا امتنعت عن السفر مع زوجها. 6. إذا عملت خارج البيت دون إذن زوجها صراحةً أو ضمناً، ما لم تكن قد اشترطت في عقد الزواج خلاف ذلك¹¹. | |
| بموجب تقرير وضع الأطفال في العالم الذي أصدرته | يتولى إجراء عقد الزواج مسؤول مختص، له سلطة | تحفظت سوريا على المادة 16(2) من سيداو، على | | الحد الأدنى لسن الزواج وتساوي الجنسين فيه | الحد الأدنى القانوني لسن الزواج هو 18 سنة للإناث والذكور، وذلك بموجب المادة 16 من |

¹⁰ قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019، <https://sana.sy/?p=892746>
¹¹ مادة رقم 73 من قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019، <https://sana.sy/?p=892746>

| | | | | |
|---|--|---|---|--|
| <p>اليونيسيف في 2016، فإن 13% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20-24 سنة في سوريا، تزوجن للمرة الأولى في سن 18 سنة، و3% في سن 15 سنة.²⁵ وفقاً للحكومة السورية، فقد بلغ متوسط السن عند الزواج الأول 26 سنة للإناث، و29 سنة للذكور، بموجب المسح الصحي الأسري لعام 2009.²⁶ بحسب منظمة "فتيات لا عرائس" ومنظمات أخرى، فقد تزايد زواج الأطفال، منذ اندلاع النزاع السوري "بمعدلات خطيرة".²⁷</p> | <p>إجراء عقد الزواج، وهو قاضي المنطقة. قبل إبرام العقد، يتعين على الطرفين، تقديم طلب إلى القاضي، مرفقاً به الوثائق التي تثبت الحالة المدنية لكل منهما، وسنهما، للتحقق منها.²⁴</p> | <p>اعتبار أنها مخالفة للشريعة الإسلامية.²¹ اعترفت الحكومة السورية بأن المادة 18 من قانون الأحوال الشخصية تبقى وسيلة لهؤلاء الأولياء الذين يقومون بتزويج بناتهم بأعمار صغيرة وخاصة في المناطق الريفية.²² في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو في 2012 قالت الحكومة السورية إنه نظراً لأن "طبيعة المناخ السائد ونوعية الغذاء في مجتمعنا تعجلان البلوغ" و بما أن "العلاقات الجنسية خارج الزواج محرمة، فقد كان الإذن أحياناً بتزويج الفتاة في</p> | <p>قانون الأحوال الشخصية.¹⁷ غير أن المادة 18(1)، أتاحت للقاضي أن يأذن بالزواج إذا كانت الفتاة قد أكملت 13 سنة، وأكمل الفتى 15 سنة، إذا تبين له صدق دعواهما، واحتمال جسميهما.¹⁸ نصت المادة 18(2)، على أن الولي الشرعي للعروس هو أبوها أو جدّها، وتشتترط موافقته على زواج العروسين.¹⁹ أتاحت المادة 19، للقاضي ألا يأذن بالزواج، إذا كان الخاطبان غير متناسبين سناً، ولم تكن هناك مصلحة في هذا الزواج.²⁰</p> | <p>هل يوجد حد أدنى لسن الزواج؟ وهل هناك استثناءات من الحد الأدنى لسن الزواج (كان يكون الحد الأدنى 18 سنة مثلاً، وتوجد استثناءات تنزل به إلى 16 سنة)؟ هل يوجد حد أدنى مطلق لسن الزواج بلا استثناءات؟ هل هناك مساواة في الحد الأدنى لسن الزواج؟ هل يتساوى الحد الأدنى لسن الزواج مع سن الرشد القانوني؟ هل توجد إجراءات للتحقق من بلوغ الحد الأدنى لسن الزواج، يتم اتباعها قبل إبرام عقد الزواج؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 16(2) الفقرات 36-39، والتوصية العامة رقم 21</p> |
|---|--|---|---|--|

- 17 المادة 20 من قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019 <https://sana.sy/?p=892746> 2019 Esther van Eijk, "Family law in Syria: a plurality of laws, norms and legal practices", (Netherlands: Leiden University, 2013), pp. 249-250, 9 https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21765/Binnenwerk%20Proefschrift_EvanEijk_26July%202013%20corr.pdf?sequence=20; Lynn Welchman, "Women and Muslim Family Laws in Arab States: A Comparative Overview of Textual Development and Advocacy", (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2007), p. 165, <https://goo.gl/AeQSDU>
- 18 المادة 18(1) من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>
- 19 المادة 18 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>
- 20 المادة 19 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>
- 21 United Nations Treaty Collection Website, <https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&msgid=IV-8&chapter=4&clang=en>
- 22 Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/1 (2005), p. 105, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>
- 24 المواد 40-43 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>
- 25 UNICEF, "The State of the World's Children 2016", Table 9, pp. 150-153, https://www.unicef.org/publications/files/UNICEF_SOWC_2016.pdf
- 26 Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/2 (2012), para. 378(a), <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>
- 27 Girls Not Brides, "Child marriage and the Syrian conflict: 7 things you need to know", 2016, <http://www.girlsnotbrides.org/child-marriage-and-the-syrian-conflict-7-things-you-need-to-know/>; Katherine Butler-Dines, "Child marriage & stateless children: Costs of the Syrian Crisis", *Georgetown Institute for Women, Peace and Security*, 2 March 2017, Save the Children, "Too Young To Wed: The growing problem of children marriage among Syrians in Jordan", 2014, http://www.savethechildren.org/atf/cf/%7B9def2ebe-10ae-432c-9bd0-df91d2eba74a%7D/TOO_YOUNG_TO_WED_REPORT_0714.PDF; Helen Nianias, "The young refugee girls who are being pushed into marriage and violent relationships", *Guardian*, 6 November 2016, <https://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2016/nov/06/the-young-refugee-girls-who-are-being-pushed-into-marriage-and-violent-relationships>

| | | | | | |
|---|--|--------------------------------------|--|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> • في 2011، كانت 12% من الزيجات المسجلة لفتيات أقل من 18 سنة، ووصلت النسبة إلى 18% في 2012، و25% في 2013، وقاربت 32% في الربع الأول من 2014. • تزايدت أعداد السوريات اللاتي تزوجن قبل أن يبلغن 17 سنة. فالأهل يلجئون لتزويج بناتهن صغاراً، اعتقاداً منهم أن في الزواج حماية لهن ورعاية، في ظل أوضاع عدم الاستقرار والفقر التي يعيشونها. • تزايدت أعداد السوريات، ممن تتراوح أعمارهن بين 15-17 سنة، وتزوجن من رجال أكبر منهن سناً بكثير: 16% تزوجن رجالاً يبكرونهن بـ 15 سنة، و32% من رجال يكبروهن بما بين 10-14 سنة، و37% من رجال يكبروهن بـ 5-9 سنوات. • تواجه العرائس الأطفال العديد من التبعات الاجتماعية والصحية، وافتقاد التعليم، فضلاً عن | | <p>سن صغيرة وضعاً استثنائياً. 23</p> | | | |
|---|--|--------------------------------------|--|--|--|

| | | | | | |
|---|---|---|--|--|---|
| <p>تعرضهن لمعدلات أعلى من وفيات النفاس والعنف.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تتضح ممارسة زواج الأطفال وآثارها على الفتيات السوريات، بشكل أكبر، في مجتمعات اللاجئين السوريين في المنطقة، في الأردن ولبنان على سبيل المثال. | | | | | |
| <p>بحسب مركز طاهيري للعدل، فقد أفادت تقارير، بقيام مقاتلي الدولة الإسلامية في الرقة، وشمال حلب، وبعض المناطق الحدودية، بإجبار نساء وفتيات على الزواج.³⁹ أفادت بحوث أكاديمية، بأنه على الرغم من اشتراط القانون، موافقة العروسين على عقد الزواج، فإن القاصرة لا تستطيع الاعتراض، في حقيقة الأمر، لأن وليها هو الذي يعقد الزواج. ويُعتبر ذلك أيضاً،</p> | <p>يُشترط لصحة عقد الزواج، حضور شاهدين رجلين (أو رجل وامرأتين)، ليشهدا بسماع الإيجاب والقبول، من الزوج والزوجة.³⁵ كل الزيجات يجب تسجيلها في سجل المحكمة، ثم تقوم المحكمة بإرسال نسخة من شهادة الزواج إلى السجل المدني خلال عشرة أيام.³⁶ تفاصيل إجراءات تسجيل الزواج في سوريا، موجودة على موقعي المجلس النرويجي للاجئين ومعهد فقدان الجنسية والتضمين.³⁷</p> | <p>أقرت الحكومة السورية، في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو سنة 2012، بأنها تواجه صعوبات، تحول دون الإنفاذ الكامل لتسجيل الزواج، خاصةً الزواج العرفي الذي يجري خارج المحكمة. وعددت المعوقات التي تحول دون ذلك الإنفاذ، والتي شملت: سيطرة بعض العادات والتقاليد السلبية، وعدم توافر القدر الكافي من الدورات التأهيلية، التي تبصر كل من الزوجين بحقوقه وواجباته، وقلة</p> | | <p>بعض النظر عن سن كل منهما، يجب موافقة العروس والعريس على الزواج. نصت المادة 5 من قانون الأحوال الشخصية، على أن الزواج ينعقد بإيجاب من أحد العاقدين وقبول من الآخر.²⁸ اشترطت المادة 11(1)، في الإيجاب والقبول، أن يكون المتعاقدين متفقين من كل وجه، وفي مجلس واحد، وأن يكون كل منهما سامعاً لكلام الآخر وفاهماً المقصود به، أي الزواج.²⁹ التسجيل الوجوبي للزواج، نصت عليه المادة 40(1) من قانون الأحوال الشخصية.³⁰ نصت الماد 31 من قانون الأحوال المدنية، على أن الزواج، حتى يعتبر قانونياً، يجب أن يتم تسجيله لدى السجل المدني، بالمحافظة التي أبرم فيها عقد الزواج.³¹</p> | <p>موافقة المرأة على الزواج</p> <p>هل يعتبر الزواج صحيحاً بدون موافقة المرأة؟ هل يحظر إجبار المرأة على الزواج؟ هل توجد صيغة رسمية (مطبوعة) لعقد الزواج؟ إذا كانت هذه الصيغة موجودة، فما هي بنودها بوجه عام، وهل تشتمل على بنود معينة تستحق الإشارة إليها باعتبارها تعزز حقوق المرأة أو تضعفها؟ هل يوجب القانون تسجيل الزواج؟</p> <p><u>مواد سيداو ذات الصلة</u> المادة 16 (1) (ب) الفقرتان 15-16، والتوصية العامة رقم 21 الفقرات 25-26، و33-34، والتوصية العامة رقم 29</p> |

28 المادة 5 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

29 المادة 11(1) من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

30 المادة 40(1) من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

31 المادة 31 من قانون الأحوال المدنية (2007)، <http://ashrfmmshrf.com/?p=199>

35 المادة 12 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

36 المواد 40-45 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

37 <http://www.syrianationality.org/nationality-documentation-and-statelessness-in-syria/documents-issued-in-syria>

39 <http://preventforcedmarriage.org/forced-marriage-overseas-syria/>

| | | | | | |
|--|--|---|--|--|--|
| <p>أحد أسباب صعوبة إنفاذ الحد الأدنى لسن الزواج.⁴⁰</p> <p>بحسب تقارير إعلامية:⁴¹</p> <ul style="list-style-type: none"> • يتطلب الحصول على شهادة الزواج، حضور الزوج إلى مكتب السجل المدني (وهو أمر صعب الآن، نظرًا لوجود الكثير من الشباب السوري في الخارج مختبئين، أو خشيتهم من الاعتقال إذا دخلوا العاصمة). وقد أصبحت عملية الحصول على شهادة زواج، والتي تتكلف 25 ليرة سورية فقط، شديدة الصعوبة، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، حيث تحولت مكاتب السجل المدني فيها إلى مؤسسات دينية. وحتى في المناطق التي يسيطر عليها النظام، يصعب | <p>على الرغم من أن الزواج غير المسجل، أو العرفي، لا يُعتبر باطلاً بالضرورة، فمن المهم أن يتم إثبات الزواج رسميًا. وذلك أن عدم التسجيل يُضعف وضع المرأة والأبناء. فالزواج لا يعتبر قانونيًا إلا بعد أن يتم تسجيله في السجل المدني، كما أن الأبناء الذين يولدون من زواج غير مسجل لا يمكن تسجيل ميلادهم إلا إذا تم تسجيل زواج الأبوين أولاً.³⁸</p> | <p>مراكز الإرشاد الأسري.³⁴</p> | | <p>نصت المادة 67 من قانون الأحوال المدنية، على أن المكلف بالتبليغ عن حدوث واقعة أحوال مدنية (الزواج)، إذا لم يبلغ عنها ضمن المهلة القانونية، فإنه يعاقب بغرامة، مقدارها 500 ليرة سورية، أو بالحبس من عشرة أيام حتى شهر.³²</p> <p>عدم تسجيل الزواج لا يبطله بالضرورة. فقد نصت المادة 40(2) من قانون الأحوال الشخصية، على أن الزواج المعقود خارج المحكمة، يمكن إثباته بعد استيفاء الإجراءات القانونية. ولكن، إذا حصلت ولادة أو ظهر حمل، فالزواج يثبت بدون هذه الإجراءات.³³</p> | |
|--|--|---|--|--|--|

المادة 67 من قانون الأحوال المدنية (2007)، <http://ashrfmmshrf.com/?p=199>, 32

المادة 40(2) من قانون الأحوال الشخصية (1953)، Esther van Eijk, "Family law in Syria: a plurality of laws, norms and legal practices", <https://elawpedia.com/viewfile/36>; (Netherlands: Leiden University, 2013), pp. 252-253, 33

https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21765/Binnenwerk%20Proefschrift_EvanEijk_26July%202013%20corr.pdf?sequence=20
Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/2 (2012), para. 379, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx> 34

المواد 28، و30-32 من قانون الأحوال المدنية (2007)، <http://ashrfmmshrf.com/?p=199>, 38

Sameena Nazir and Leigh Tomppert (eds), "Women's Rights in the Middle East and North Africa: Citizenship and Justice, (USA: Rowman and Littlefield, 2005), p. 281, 40

https://books.google.com/books/about/Women_s_Rights_in_the_Middle_East_and_No.html?id=5spje12_is4C
Mohammad Qara Ali, "Syria, Documenting Births, Marriages, and Deaths", *Institute for War and Peace Reporting*, 7 October 2016, 41

<http://www.refworld.org/docid/57fe3a9ba88.html>; Kamal Srouji, "Marriage in Syria: Difficulties, Brides and Lack of Recognition," *News Deeply*, 4 August 2015, <https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2015/08/04/marriage-in-syria-difficulties-bribes-and-lack-of-recognition>

| | | | | | |
|--|--|--|--|---|---|
| <p>أيضًا الحصول على شهادة زواج بدون دفع رشوة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم تسجيل الزواج يفرض صعوبات جمّة على الأسرة، فيما يتعلق بالحصول على مساعدات من منظمات الإغاثة المحلية في سوريا. | | | | | |
| | | | <p>قضت محكمة النقض سنة 1956، بأن تفسير مفهوم الكفاءة، متروك لتقدير القاضي. غير أن العناصر الرئيسية للكفاءة في الزواج تتمثل، حاليًا، على ما يبدو، في التكافؤ في الدين واليسار، والإنفاق، بين الزوجين. أما نسب العريس، ومهنته، وطبقته الاجتماعية، فلم يعد لها وزن لدى المحكمة حاليًا.⁴⁴</p> | <p>إذا أرادت المرأة التي لم تتزوج وبلغت الثامنة عشرة من العمر الزواج، يطلب القاضي من وليها بيان رأيه، خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يومًا، فإذا لم يعترض، أو كان اعتراضه غير جدير بالاعتبار، يأذن القاضي بزواجها بشرط الكفاءة ومهر المثل.⁴²</p> <p>أتاحت المادة 14 من قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019، للزوجين إضافة ما يريان من شروط في عقد الزواج، على ألا يضيف أي شرط، يكون محظورًا شرعًا، أو قانونًا، أو متناقضًا مع النظام الشرعي للعقد ومقاصده. لا يُعتمد بأي شرط، إلا إذا نُص عليه صراحةً، في عقد الزواج، و للمتضرر من الزوجين، عند الإخلال بالشروط الصحيحة، حق طلب فسخ العقد.⁴³</p> | <p>قدرة المرأة على إبرام عقد زواجها</p> <p>هل يشترط موافقة الولي لصحة عقد الزواج؟ وإذا كانت موافقته مطلوبة، فهل يحق للمرأة اختيار وليها؟ هل تستطيع المرأة اللجوء إلى المحكمة، أو إلى هيئة أخرى مختصة، لطلب الإذن بالزواج في حالة رفض وليها الموافقة على زواجها؟ هل يحق للمرأة التفاوض حول حقوقها الزوجية قبل الزواج، وهل يمكن تغيير تلك الحقوق أثناء الزواج؟ إذا كان ذلك ممكنًا، فمن الذي يحق له تغيير تلك الحقوق ووفق أي شروط: موافقة الطرفين مثلاً؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(أ)، و 16(1)(ب) الفقرتان 15-16، والتوصية العامة رقم 21 الفقرة 34، والتوصية العامة رقم 29</p> |

42

<https://sana.sy/?p=892746>، 20، قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019 مادة

Esther van Eijk, "Family law in Syria: a plurality of laws, norms and legal practices", (Netherlands: Leiden University, 2013), pp. 134-135,

44

https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21765/Binnenwerk%20Proefschrift_EvanEijk_26July%202013%20corr.pdf?sequence=20

43

المادة 14 من قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019، <https://sana.sy/?p=892746>، <https://elawpedia.com/viewfile/36>؛ Lynn Welchman, "Women and Muslim Family Laws in Arab States: A Comparative Overview of Textual Development and Advocacy", (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2007), p. 183, <https://goo.gl/AeQSDU>

| | | | | |
|--|--|---|--|---|
| <p>بحسب تقارير إعلامية، ربما تكون الحرب في سوريا قد أسهمت في زيادة الزيجات التعددية، حيث تُقرر العديد من النساء أن تصبحن ضرائر، في ظل تزايد أعداد القتلى من الرجال. وقد كشفت بيانات حديثة، عن أن 30% من الزيجات المسجلة في دمشق في 2015، كانت زيجات تعددية، مقارنةً بـ 5% فقط في 2010.⁵² وفق مركز طاهر للعدالة، يمارس المسلمون الشيعة الزواج المؤقت. وبحسب معلومات جمعتها الأمم المتحدة والحكومة الأردنية، فقد تزوجت 55 فتاة سورية قاصرة، زيجات مؤقتة في 2012.⁵³</p> | <p>للمرأة أن تشتترط في عقد زواجها، أن يكون لها الحق في طلب الطلاق من المحكمة، إذا تزوج عليها الزوج امرأةً أخرى.⁵¹</p> | <p>ذكرت الحكومة السورية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو سنة 2005 أنه "لا بد من الإشارة إلى أن الإسلام لم ينشئ نظام التعدد وإنما حدده وقيده بقيود جد ضيقة لمواجهة بعض ظروف الحياة التي يكثر بها اليتامى ويحتاجون إلى أب يرعاهم."⁴⁹</p> | <p>للرجل المسلم أن يتزوج حتى أربع زوجات في وقت واحد. قضت المادة 17 من قانون الأحوال الشخصية، بأن المتزوج لا يتزوج على امرأته، إلا بإذن من القاضي. ولا يأذن القاضي بزواجه إلا إذا كان هناك: (1) مسوغ شرعي لزواجه على امرأته، و(2) كان الزوج قادراً على الإنفاق على كل زوجاته.⁴⁵</p> <p>ألزمت المادة 68 من قانون الأحوال الشخصية، الزوج بأن يسوي بين زوجاته في المسكن.⁴⁶ منعت المادة 67، الزوج من أن يسكن مع زوجته، ضرةً لها، في دار واحدة بغير رضاها.⁴⁷</p> <p>تعاملت المادتان 52 و 63 من قانون الأحوال الشخصية، مع الزواج المؤقت، واعتبرته "زواجاً فاسداً"، ولكنهما، رغم ذلك، نصتا على أنه في هذا الزواج، يؤخذ "الدخول في الاعتبار"، "فإذا وقع الدخول بعد عقد فاسد، لم يُسم فيه مهر، فللمرأة مهر المثل، وإذا كان مسمى، فلها الأقل من المسمى ومهر المثل."⁴⁸</p> | <p>تعدد الزوجات</p> <p>هل يحظر القانون تعدد الزوجات أو يفرض شروطاً صارمةً عليه؟ هل يُشترط الحصول على إذن من المحكمة للزواج بأخرى؟ هل يُشترط الحصول على موافقة الزوجة الحالية للزواج بأخرى؟ هل يجب إعلام الزوجة الحالية باتخاذ الزوج زوجةً أخرى؟ هل الزواج المؤقت، مثل زواج المسيار، معترف به؟ هل يجب تسجيل عقد الزواج عند تعدد الزوجات؟ هل يحق للمرأة أن تشتترط في عقد زواجها عدم اقتران زوجها بزوجة أخرى في المستقبل؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة الفقرة 14، والتوصية العامة رقم 21 الفقرة 34، والتوصية العامة رقم 29</p> <p>حق التطلاق</p> <p>اعتمد قانون الأسرة ثلاث آليات مختلفة للطلاق وهي: (1) الطلاق بإرادة منفردة من قبل الزوج،</p> |
|--|--|---|--|---|

45 المادة 17 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، Lynn Welchman, "Women and Muslim Family Laws in Arab States: A Comparative Overview of Textual Development and Advocacy", (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2007), pp. 86, 170, <https://goo.gl/AeQSDU>

46 المادة 68 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

47 المادة 67 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

48 المادتان 52، و 63 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

49 Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/1 (2005), p. 88, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

50 Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/1 (2005), p. 88, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

51 المادة 14 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

52 Omer Karasapan, "The war and Syria's families", *Future Development*, 22 March 2017, <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2017/03/22/the-war-and-syrias-families/>; AFP, "Polygamy and divorce on the rise in war-torn Syria", *The Economic Times*, 12 September 2016, <http://economictimes.indiatimes.com/news/international/world-news/polygamy-and-divorce-on-the-rise-in-war-torn-syria/articleshow/54285775.cms>

53 Tahirih Justice Centre, "Syria", *Forced marriages overseas*, <http://preventforcedmarriage.org/forced-marriage-overseas-syria/>

| | | | | | |
|---|--|--|--|---|--|
| <p>على المخالعة، يجب أن تكون طواعية، فالواقع يشي بأن النساء يخضعن، في بعض الأحيان، لضغوطٍ حتى يطلبن الخلع، لأنه يوفر للزوج وسيلة رخيصة للحصول على الطلاق، دون أن يدفع نفقة العدة ومؤخر الصداق.⁶¹</p> | | | | <p>و(2) التطلق القضائي، و(3) الطلاق خُلْعاً أو المخالعة.⁵⁴ يستطيع الزوج تطلق زوجته بإرادة منفردة دون قيود كبيرة.⁵⁵ للزوج أن يفوض زوجته بحق الطلاق، فتصبح العصمة بيدها، من خلال شرط ينص على ذلك في عقد الزواج، فيتيح لها إيقاع الطلاق على نفسها (طلاق التفويض).⁵⁶ هناك العديد من الأسباب التي يحق للزوجة بموجبها طلب الطلاق من المحكمة، وهي: (1) إذا كان الزوج مصاباً بإحدى العلل المانعة من الدخول أو بالجنون، أو (2) إذا غاب الزوج بلا عذر مقبول، أو حكم عليه بالسجن لأكثر من ثلاث سنوات، أو (3) إذا امتنع الزوج عن الإنفاق عليها. فضلاً عن ذلك، فلكل من الزوجين طلب الطلاق للشقاق.⁵⁷</p> <p>في دعاوى الطلاق للشقاق، يسعى القاضي لإصلاح ذات البين، فإذا تعذر الإصلاح، وأصر الزوج أو الزوجة على الدعوى، يقوم القاضي بتعيين حكّمين (حكم من أهله وحكم من أهلها). يقوم الحكمان بعقد عدة جلسات للصلح، فإذا فشلا، رفعا تقريراً بأسباب الشقاق إلى القاضي، ورأيهما في المسؤولية عن الشقاق، أهو الزوج، أم الزوجة، أم كلاهما؛ لتحديد الحقوق المالية لكل طرف، واقتراح كيفية فسخ الزواج، إما بالتطبيق فقط، أو بالتطبيق، على أن تدفع الزوجة مبلغاً من</p> | <p>هل يتساوى الرجل والمرأة في حق التطلق؟ هل يستطيع الزوج تطلق زوجته بدون سبب، ودون أن يضطر إلى اللجوء للمحكمة؟ ما هي الأشكال الرئيسية للطلاق؟ هل تتطلب ممارسة أي شكل من أشكال الطلاق اللجوء إلى المحكمة؟ هل تتساوى أسباب الطلاق بالنسبة لكل من الزوج والزوجة؟ هل الطلاق بإرادة منفردة محظور؟ وإن لم يكن الطلاق بإرادة منفردة محظوراً، فما هي إجراءاته، أي هل يشترط حضور الزوجة التي سيتم تطلقها، وهل يشترط وجود شهود، وهل يتعين على الزوج الراغب في التطلق اللجوء إلى المحكمة، وهل يتم إعلام الزوجة المطلقة بطلاقها؟ هل يمكن تفويض الزوجة بالحق في تطلق نفسها؟ وإذا كان ذلك ممكناً، فهل هو ممكن بحكم القانون أم من خلال عقد الزواج؟ هل يوجب القانون تسجيل الطلاق؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 16 (1) (ج) الفقرتان 17-18، والتوصية العامة رقم 21 الفقرات 34، 39-40، والتوصية العامة رقم 29</p> |
|---|--|--|--|---|--|

54 المواد 87-117 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

55 المواد 85-94 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، Esther van Eijk, "Family law in Syria: a plurality of laws, norms and legal practices", (Netherlands: Leiden University, 2013), pp. 138, 257, https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21765/Binnenwerk%20Proefschrift_EvanEijk_26July%202013%20corr.pdf?sequence=20

56 Esther van Eijk, "Family law in Syria: a plurality of laws, norms and legal practices", (Netherlands: Leiden University, 2013), p. 257, https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21765/Binnenwerk%20Proefschrift_EvanEijk_26July%202013%20corr.pdf?sequence=20

57 المواد 105-112 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

61 Esther van Eijk, "Family law in Syria: a plurality of laws, norms and legal practices", (Netherlands: Leiden University, 2013), pp. 189-190, https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21765/Binnenwerk%20Proefschrift_EvanEijk_26July%202013%20corr.pdf?sequence=20

| | | | | | |
|---|---|--|--|---|--|
| | | | | <p>المال للزوج، إذا كانت هي السبب الأساسي في الشقاق.⁵⁸</p> <p>للزوجة أن تطلب الطلاق خُلْعاً، أو المخالعة، بحيث تحصل على الطلاق في مقابل تعويض مالي للزوج، يتفق عليه الطرفان. يتطلب الطلاق خُلْعاً موافقة الطرفين.⁵⁹</p> <p>وجوب تسجيل الطلاق نصت عليه المادتان 30-31 من قانون الأحوال المدنية.⁶⁰</p> | |
| <p>بحسب بحث أكاديمي ومعلومات مستقاة من أرض الواقع، تُجبر المرأة أحياناً على التنازل عن حضانة أبنائها لأسباب اقتصادية. وذلك لأنه.⁶⁶</p> <ul style="list-style-type: none"> لا تستطيع المرأة البقاء في بيت الأسرة، بعد الطلاق، عندما يكون البيت باسم الزوج، حتى لو كانت لها حضانة الأبناء بشكل كامل. قد يستغرق الحصول على حكم قضائي بنفقة الأم والأبناء، حتى إذا | <p>للزوجين أن يتفقا على صيغة الأموال المشتركة بعد قيام الزوجية، وأي اتفاق بينهما ملزم للطرفين.⁶⁵</p> | | <p>بوجه عام، يحق للمرأة عند الطلاق: (1) الحصول على نفقة عدة، و(2) تعويض إذا طلقها الزوج بغير مبرر معقول. لا يوجد في القانون مفهوم الممتلكات الزوجية المشتركة. بموجب مادة 84، يحق للزوجة المطلقة، نفقة عدة لمدة لا تتجاوز سنة.⁶²</p> <p>نصت المادة 117 من قانون الأحوال الشخصية، على أن الرجل، إذا طلق زوجته بإرادته المنفردة، دونما سبب معقول، ومن غير طلب منها، استحققت تعويضاً من مطلقها، بحسب حاله، وبما لا يتجاوز نفقة ثلاث سنوات لأمثالها، فوق نفقة العدة وللقاضي أن يحكم به جملة أو مقسطاً، بحسب مقتضى الحال.⁶³</p> <p>على الأب، بعد الطلاق، أن يدفع أجر حضانة</p> | <p>حقوق المرأة المالية بعد الطلاق</p> <p>المفهوم القانوني المتعلق بالأصول الزوجية، هل هو موجود؟ هل يتم تقسيم ممتلكات الزوجية مناصفةً عند انفساخ الزواج؟ هل يُعترف بدور المرأة، بوصفها زوجة وأماً، في المساهمة في الحصول على تلك الأصول؟ ما هي النفقة الزوجية المتاحة للزوجة بعد الطلاق؟ هل يحق لها الحصول على نفقة خلال فترة العدة؟ هل يحق لها الحصول على نفقة متعة؟ من المسؤول عن نفقة الأبناء بعد الطلاق؟ هل يمكن للزوجين أن يدرجا في عقد الزواج الاتفاق على تقسيم الأصول التي تم الحصول عليها أثناء الزواج؟ وهل يمكن تعديل هذا البند؟ وإذا كان التعديل ممكناً فمن الذي يقوم به وعلى أي أساس: اتفاق الطرفين مثلاً؟</p> | |

⁵⁸ <https://elawpedia.com/viewfile/36>; Esther van Eijk, "Family law in Syria: a plurality of laws, norms and legal practices", (1953) المواد 112-115 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، (Netherlands: Leiden University, 2013), p. 260,

https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21765/Binnenwerk%20Proefschrift_EvanEijk_26July%202013%20corr.pdf?sequence=20

⁵⁹ <https://elawpedia.com/viewfile/36>; Esther van Eijk, "Family law in Syria: a plurality of laws, norms and legal practices", (1953) المواد 95-104 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، (Netherlands: Leiden University, 2013), pp. 139-140,

https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21765/Binnenwerk%20Proefschrift_EvanEijk_26July%202013%20corr.pdf?sequence=20

⁶⁰ المادتان 30-31 من قانون الأحوال المدنية (2007)، <http://ashrfmmsrf.com/?p=199>,

⁶² المادة 84 من قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019، <https://sana.sy/?p=892746>,

⁶³ المادة 117 من قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019، <https://sana.sy/?p=892746>، Lynn Welchman, "Women and Muslim Family Laws in Arab States: A Comparative Overview of Textual Development and Advocacy", (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2007), p. 187, <https://goo.gl/AeQSDU>

⁶⁵ Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/2 (2012), para. 377(h), <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

⁶⁶ معلومات تم الحصول عليها من خبيرة سورية، فبراير/شباط 2017

| | | | | | |
|--|--|--|--|---|---|
| <p>كان المبلغ صغيراً، فترة طويلة، إذا كان الأبناء يعيشون مع الأم.</p> <p>لذلك، فمن الأهمية بمكان أن تتأكد الأم، عند السعي للطلاق، من أنها تستطيع الاعتماد على أهلها مادنياً، إذا كانت تنتوي رعاية أبنائها بنفسها.⁶⁷</p> | | | | <p>الصغير، ويُقدر الأجر بحسب حاله.⁶⁴ غير أن القانون لم يضمن سكناً للأم الحاضنة، ولا حقها في البقاء في منزل الأسرة.</p> | <p>مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(ج)، و16(1)(ح) الفقرتان 30-33، والتوصية العامة رقم 21 الفقرات 34-35، و43-48، والتوصية العامة رقم 29</p> |
| <p>بحسب معلومات مستقاة من أرض الواقع، فضلاً عن تقارير إعلامية، تتردد العديد من النساء، اللاتي يعشن حياة زوجية بائسة، في طلب الطلاق، مخافة فقدان حضانة الأبناء، نتيجة لأسباب اقتصادية، أو لأن المحكمة منحت الأب حضانة الأبناء، وهو ما يحدث بشكل متكرر.⁷³</p> | | | | <p>حق الحضانة للأم (فلاهما وإن علت، فلام الأب وإن علت، الخ.) على أبنائها حتى تكمل الابنة أو الابن 15 سنة، بعد ذلك تنتقل الحضانة للأب.⁶⁸</p> <p>لا يسقط حق الأم في حضانة أبنائها بسبب عملها، إذا كانت تؤمن رعايتهم والعناية بهم بطريقة مقبولة.⁶⁹</p> <p>تسقط حضانة الأم لأولادها إذا تزوجت بغير قريب محرم من المحضون.⁷⁰ قد تفقد الأم الحضانة كذلك، إذا نشزت وكان الأولاد فوق الخامسة. ففي تلك الحالة للقاضي وضعهم عند أي الزوجين كما يشاء، على أن يلاحظ في ذلك مصلحة الأولاد.⁷¹</p> <p>للقاضي أن يأذن للأم الحاضنة، أن تسافر بالمحضون داخل الجمهورية العربية السورية، إلى البلدة التي تقيم فيها، أو إلى البلدة التي تعمل</p> | <p>حضانة الأبناء</p> <p>هل يتساوى الأبوان في حقوق حضانة الأبناء؟ إذا لم يكونا متساويين، فمن له الأولوية في الحضانة؟ هل يتم تحديد الطرف الحاضن على أساس المصلحة الفضلى للطفل؟ هل تفقد الأم الحضانة تلقائياً بمجرد زواجها من آخر، أو إذا اعتبرت ناشزاً، أو عندما يصل الابن أو الابنة إلى سن معينة، تنتقل عندها الحضانة إلى الأب؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(د)، و16(1)(و) الفقرتان 19-20، والتوصية العامة رقم 21</p> |

64 المادة 142 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

67 Esther van Eijk, "Family law in Syria: a plurality of laws, norms and legal practices", (Netherlands: Leiden University, 2013) https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/21765/Binnenwerk%20Proefschrift_EvanEijk_26July%202013%20corr.pdf?sequence=20

68 مادة رقم 146 من قانون الحوال الشخصية لعام 2019، <https://sana.sy/?p=892746>

69 المادة 139 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

70 المادة 138 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

71 المادة 145 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

73 معلومات تم الحصول عليها من خبيرة سورية، فبراير/شباط 2017، Arab News, 17 December 2011, <http://www.arabnews.com/node/401246>

| | | | | | |
|---|--|---|--|--|--|
| | | | | فيها، لدى أي جهة من الجهات العامة؛ شريطة تحقيق مصلحة المحضون. ⁷² | |
| | | | | للأب الأولوية في الولاية على الأبناء، ثم للجد العاصب. ⁷⁴ أجازت المادة 173 من قانون الأحوال الشخصية، للمحكمة أن تعهد ببعض أعمال الولي الشرعي المالية، إلى حاضنة القاصر، إذا تبين لها، بعد سماع أقوال الولي، أن أموال القاصر في خطر، وأن في هذا الإجراء تحقيق لمصلحة القاصر. ⁷⁵ ليس للأب أن يسافر بالولد في مدة حضنته إلا بإذن حاضنته. ⁷⁶ | الولاية على الأبناء <i>هل يتساوى الأبوان في حقوق الولاية على الأبناء؟ إذا لم يكونا متساويين، فمن له الأولوية في الولاية؟ هل يتم تحديد من له حق الولاية على أساس المصلحة الفضلى للطفل؟</i> مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(د)، و16(1)(و) الفقرتان 19-20، والتوصية العامة رقم 21 |
| وفقاً لبيانات البنك الدولي، فقد انخفض معدل الخصوبة بين النساء، من 7.5 أطفال لكل امرأة في 1960، إلى 2.9 في 2015. ⁷⁹ بحسب تقرير مجلس الأمم المتحدة للسكان حول اتجاهات استخدام وسائل منع الحمل على مستوى العالم لسنة 2015: ⁸⁰ • 58% من المتزوجات اللاتي تتراوح | | أوضحت الحكومة السورية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو سنة 2012، أن قرار الإنجاب هو قرار مشترك يتفق عليه الزوجان في سوريا، سواء من حيث عدد الأولاد، أو مواعيد الحمل، أو وسيلة منع الحمل المطلوبة. وأكدت الحكومة السورية، على أن "مؤسسة الأسرة في المجتمع السوري، والحياة نفسها، هي شركة | | الإجهاض محظور بحكم القانون، إلا إذا كان ضرورياً لإنقاذ حياة المرأة الحامل. ⁷⁷ | تنظيم الأسرة <i>هل تحتاج الزوجة إلى موافقة الزوج لممارسة تنظيم الأسرة، بما في ذلك الإجهاض، والتعقيم، سواء بموجب القانون أو بحكم الممارسة الشائعة؟</i> مواد سيداو ذات الصلة المادتان 16(1)(هـ)، و12 الفقرتان 21-23، والتوصية العامة رقم 21 |

72 المادة 150 من قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019، <https://sana.sy/?p=892746>

74 المادة 170 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

75 المادة 173 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

76 المادتان 149-150 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>

77 المادة 527 من قانون العقوبات (1949)، http://www.moj.gov.sy/index.php?option=com_content&view=article&id=11%3A2013-10-01-20-45-36&catid=3%3Acriminalgrouplemid=6; Centre for Reproductive Rights, "The World's Abortion Laws", 2014, <https://www.reproductiverights.org/sites/crr.civicactions.net/files/documents/AbortionMap2014.PDF>

79 The World Bank, "Fertility rates, total (births per woman)", <http://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFR.TF.IN>

80 United Nations Population Division, "Trends in Contraceptive Use Worldwide 2015", Annex Table 1, pp. 36-42, <http://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/family/trendsContraceptiveUse2015Report.pdf>

| | | | | | |
|---|--|--|--|---|---|
| <p>أعمارهن بين 15-49 سنة، يستخدم إحدى وسائل منع حمل، وتستخدم 41% وسائل حديثة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • 15% من المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة، و اللاتي يحتاجن إلى خدمات تنظيم أسرة، لا يحصلن عليها. • 57% من المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة، تقي وسائل منع الحمل الحديثة باحتياجاتهن، المتعلقة بتنظيم الأسرة. بحسب معلومات مستقاة من أرض الواقع، فعلى الرغم من أن وسائل منع الحمل، يمكن الحصول عليها مجاناً من العيادات الحكومية، فإن ذلك لا يحدث بدون موافقة الزوج.⁸¹ | | <p>يتفق فيها الشريكان، وليس مطلوباً أن يعمل أيّ منهما على انفراد، أو أن يطغى ويسيطر أحدهما على الآخر".⁷⁸</p> | | | |
| <p>بحسب بيانات البنك الدولي، فقد تراجعت نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل من 18% سنة 1990، إلى</p> | <p>للزوجة أن تشتترط في عقد زواجها، أن لها الحق في العمل، أو السفر، أو الدراسة الخ. فإذا أخل الزوج بشرط نُصَّ عليه في عقد الزواج،</p> | <p>تحفظت سوريا على المادة 16(ز) من سيداو.⁸⁶ أوضحت الحكومة السورية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو سنة 2005، أن</p> | | <p>نصت المادة 33 من الدستور، على أن الحرية حق مقدس، وألزمت الدولة، بأن تكفل للمواطنين حريتهم الشخصية.⁸² ضمنت المادة 38 من الدستور، حرية التنقل لكل</p> | <p>الحقوق الشخصية للزوجين هل تحتاج المرأة إلى موافقة زوجها أو وليها، للعمل، أو اختيار المهنة، أو الخروج من المنزل، أو السفر، أو قيادة السيارة، أو تلقي الخدمات</p> |

Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/2 (2012), para. 61, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

معلومات تم الحصول عليها من خبيرة سورية، فبراير/شباط 2017

المادة 33 من دستور سوريا (2012)، https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012.pdf?lang=en

United Nations Treaty Collection Website, https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtmsg_no=IV-8&chapter=4&clang=en

78

81

82

86

| | | | | |
|---|--|--|--|---|
| <p>12% في 2016؛⁹⁰ كما تراجعت، كذلك، نسبة مشاركة الذكور في قوة العمل، من 81% إلى 71%، خلال الفترة نفسها.⁹¹</p> <p>وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2016، الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.⁹²</p> <ul style="list-style-type: none"> • 35% من النساء اللاتي تخطت أعمارهن 25 سنة، حصلن على بعض التعليم الثانوي، مقارنةً بـ 43% من الرجال في الشريحة العمرية نفسها. • 96% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-24 سنة، يستطعن قراءة وكتابة جمل قصيرة بسيطة، مقارنةً بـ 97% من الرجال في الشريحة العمرية نفسها. • 32% من النساء راضيات عن حريتهن في الاختيار، مقارنةً بـ | <p>فلها أن ترفع دعوى طلاق أمام المحكمة.⁸⁸ تحتفظ المرأة السورية باسم عائلتها بعد الزواج. يحمل الأبناء اسم عائلة الأب.⁸⁹</p> | <p>وزير الداخلية قد أصدر تعليمات في سنة 2000، تنص على حق المرأة في الحصول على جواز سفر، وتجديده، دون الحصول على موافقة الزوج.⁸⁷</p> | <p>السوريين.⁸³ نصت المادة 40 من الدستور، على أن العمل حق لكل مواطن وواجب عليه.⁸⁴ على خلاف ما نصت عليه مواد الدستور، فربما يكون قانون الأحوال الشخصية، قد حد من الحقوق الشخصية للمرأة، نتيجةً للإطار القانوني الذي يقضي بالنفقة مقابل الطاعة. وعلى ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تفقد الزوجة حقها في النفقة في الحالات التالية:⁸⁵ • إذا منعت نفسها من الزوج. • إذا امتنعت عن الانتقال إلى بيت الزوجية. • إذا تركت بيت الزوجية. • إذا منعت الزوج من الدخول إلى بيت الزوجية. • إذا امتنعت عن السفر مع زوجها. • إذا عملت خارج البيت دون إذن زوجها صراحةً أو ضمناً، ما لم تكن قد <p>اشتراطت في عقد الزواج خلاف ذلك.</p> | <p>الصحية المختلفة، أو الدراسة، الخ؟ هل يحق للمرأة الاحتفاظ باسم الميلاد عندما تتزوج أو أن تختار اسم العائلة الذي ستحمله؟ هل تستطيع المرأة حماية حقوقها الشخصية من خلال عقد الزواج؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة المادة 16(1)(ز) الفقرة 24، والتوصية العامة رقم 21 الفقرة 34، والتوصية العامة رقم 29</p> |
|---|--|--|--|---|

83 المادة 38 من دستور سوريا (2012)، https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012.pdf?lang=en

84 المادة 40 من دستور سوريا (2012)، https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012.pdf?lang=en

85 المادة 73 من قانون الأحوال الشخصية رقم 4 لعام 2019، <https://sana.sy/?p=892746>

87 Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/1 (2005), p. 11, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

88 Article 14 of the Personal Status Law (1953), <https://elawpedia.com/viewfile/36>

89 Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/2 (2012), paras. 366, 377(g), <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

90 The World Bank, "Labour force participation rate, female (% of female population ages 15+) (modelled ILO estimate)",

<http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS>

91 The World Bank, "Labour force participation rate, male (% of male population ages 15+) (modelled ILO estimate)",

<http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.MA.ZS>

92 UNDP, "Human Development Report 2016", Tables 5, 9, 14, pp. 214-217, 230-233, 250-253, http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf

| | | | | | |
|--|--|--|--|---|--|
| 45% من الرجال. | | | | | |
| | <p>للشخص أن يكتب وصية، ولكنها لا تصح إلا في ثلث التركة فقط (إلا إذا اتفق الورثة على خلاف ذلك).⁹⁶ لا تعالج القوانين والإجراءات الحالية مسألة اتفاق الورثة على توزيع تركة مورثهم بأنصبة متساوية، ولكن هناك العديد من الحجج الفقهية التي تبيح مثل هذا التقسيم باتفاق كل الورثة.⁹⁷</p> | <p>اعترفت الحكومة السورية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو سنة 2012، بأن المرأة، في بعض المناطق، لا ترث الأرض، وبالتالي لا تملكها؛ وذلك رغم أن حقها في الميراث قد صانته الشرع والقانون. وذكرت الحكومة السورية، أن العادات السلبية تقف حائلاً أمام إنفاذ حقوق المرأة في الميراث.⁹⁵</p> | | <p>لا تتساوى المرأة مع الرجل في حقوق الميراث بوجه عام. وقد فصلت المواد 260-299 من قانون الأحوال الشخصية، أنصبة الميراث، مستندة إلى الشريعة الإسلامية.⁹³ في العديد من الحالات، مثل حالات الأرملة من الرجال والنساء، ترث المرأة نصف ما يرثه الرجل.⁹⁴</p> | <p>حقوق الميراث</p> <p>هل تتمتع المرأة والرجل المتساويان في درجة القرابة من المتوفى بالحصة نفسها من الميراث وبدرجة متساوية في الترتيب؟ هل توجد إجراءات لمعالجة أي أوجه عدم المساواة في الميراث بين المرأة والرجل، كأن يتفق الورثة، على سبيل المثال، على أن يرثوا أنصبة متساوية، أو هل يستطيع الأبناء الاتفاق على التنازل عن ميراثهم لصالح أمهم عند موت أبيهم؟</p> <p>مواد سيداو ذات الصلة الفقرتان 34-35، والتوصية العامة رقم 21 الفقرتان 49-53، والتوصية العامة رقم 29</p> |
| <p>استناداً إلى عددٍ من تقارير المجتمع المدني والإعلام، فقد قالت نساء سوريات، أن العنف الأسري والعنف الجنسي، ازدادت كثافتهما منذ اندلاع النزاع في 2011. ويعد الوضع في مخيمات اللاجئين أشد سوءاً.¹⁰²</p> | | <p>أوضحت الحكومة السورية في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو سنة 2012، أنه قد تم اتخاذ العديد من الإجراءات لمناهضة العنف ضد المرأة، ومنها قيام الهيئة السورية لشؤون الأسرة، بتأسيس المرصد الوطني</p> | | <p>ألزمت المادة 33 من الدستور، الدولة بالحفاظ على كرامة المواطنين وأمنهم.⁹⁸ لم تصدر سوريا تشريعاً خاصاً، بتجريم أفعال العنف المنزلي.⁹⁹ يشتمل القانون الجنائي على بعض المحظورات العامة، التي يمكن أن تنطبق على العنف المنزلي، ومنها الاعتداء، بوجه عام، والضرب. لم يجرم قانون العقوبات الاغتصاب الزوجي</p> | <p>العنف ضد المرأة داخل الأسرة</p> <p>هل توجد قوانين تعرّف الأفعال التي تعتبر عنفاً منزلياً، مثل الضرب، وختان الإناث، والاعتداء الجنسي، وغيرها من أشكال الاعتداء والعنف الجنسيين، والتي من شأنها أن تضر بصحة المرأة العقلية، وتعززها السلوكيات التقليدية؟ هل هناك تشريع محدد يجرم العنف</p> |

⁹³ المواد 260-299 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، pp. 98-101، Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/1 (2005), <https://elawpedia.com/viewfile/36>;

⁹⁴ المادة 268 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>

⁹⁵ المادة 218 من قانون الأحوال الشخصية (1953)، <https://elawpedia.com/viewfile/36>;

⁹⁶ Fatwa 137741 with Respect to Agreement of Beneficiaries on Distribution, 13 July 2010,

⁹⁷ <http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=Fatwa&Id=137741>

⁹⁸ المادة 33 من دستور سوريا (2012)، https://www.constituteproject.org/constitution/Syria_2012.pdf?lang=en;

⁹⁹ OECD Development Centre, "Syrian Arab Republic", *Social Institutions and Gender Index*, p. 4, <http://www.genderindex.org/sites/default/files/datasheets/SY.pdf>

¹⁰⁰ Badael Foundation et al, "Violations against women in Syria and the disproportionate impact of the conflict on them", *Submission to the Human Rights Council at the*

¹⁰¹ *26th Session of the Universal Periodic Review*, November 2016, http://wilpf.org/wp-content/uploads/2016/06/WILPF_VAW_HC-2016_WEB-ONEPAGE.pdf; Allison

¹⁰² Harvey, "UN Inaction and Rape as a Weapon of War in Syria", *Harvard Health Policy Review*, 1 September 2015, [16](http://www.hhpronline.org/articles/2016/11/12/un-</p>
</div>
<div data-bbox=)

| | | | | |
|--|--|--|---|--|
| | <p>تلتبع حالات العنف الأسري، ووحدة حماية الأسرة، كمرکز لتلقي الشكاوى. وقد كشف مسح أجري في 2008 حول العنف الأسري، أن بعض النساء يتعرضن للعنف الجسدي بدرجات متفاوتة.¹⁰¹</p> | | <p>على وجه التحديد:¹⁰⁰ ● المادة 489 من قانون العقوبات والمتعلقة بالاغتصاب، تستثني من الجريمة الاغتصاب الزوجي. أعفت المادة 502 من قانون العقوبات المغتصب من العقوبة، إذا تزوج ضحيته.</p> | <p>المنزلي؟ هل يباح للزوج تأديب زوجته؟ هل يستطيع المتهم بارتكاب انتهاك أن يتزوج ضحيته لتحاشي العقاب؟ هل توجد خدمات لدعم المرأة ضحية الاعتداء أو الانتهاك؟ <u>مواد سيداو ذات الصلة</u> التوصيتان العامتان 12 و19 والفقرة 40، والتوصية العامة رقم 21</p> |
| <p>بحسب معهد فقدان الجنسية والتضمين، والحملة العالمية من أجل المساواة في حقوق الجنسية، فإن عدم قدرة المرأة السورية على إكساب زوجها الأجنبي جنسيتها، ربما يمثل تهديداً للعلاقة الزوجية، وبالتالي تهديداً لحق الطفل في معرفة أهل الأم أو الأب والتمتع برعايتهم له.¹¹¹</p> | | <p>تحفظت سوريا على المادة 9(2) من سيداو، والمتعلقة بحق الأم في إكساب أبنائها جنسيتها.¹⁰⁹ اعترفت الحكومة السورية، في تقريرها الذي رفعته إلى لجنة سيداو سنة 2005، بأنه نظراً لأن المرأة لا تستطيع إكساب جنسيتها إلا في ظروف محدودة، فمن الواضح أن "المرأة لا تعامل على قدم المساواة مع الرجل فيما يتعلق بهذا الحق".¹¹⁰</p> | <p>للسوري أن يكسب زوجته الأجنبية جنسيته بعد مرور سنتين على الأقل على زواجهما، على أن تكون مقيمة في القطر بصورة مشروعة، خلال تلك المدة، ويصدر الوزير قراراً بإكسابها الجنسية بناء على طلبها.¹⁰³ على أن القانون لم ينص، تحديداً، على إمكانية إكساب المرأة السورية جنسيتها لزوجها الأجنبي. تحتفظ السورية التي تزوجت من أجنبي بجنسيتها إلا إذا طلبت اكتساب جنسية زوجها، وكان قانون هذه الجنسية يكسبها إياها.¹⁰⁴ ولكن، إذا طلقت هذه المرأة بعد ذلك، فلها أن تسترد جنسيتها، إذا طلبت ذلك، ووافق وزير الداخلية بقرار يصدر عنه.¹⁰⁵ إذا تجنس سوري بجنسية أجنبية، فقدت زوجته</p> | <p><u>حقوق الجنسية</u> هل يحق للزوجة أن تنقل جنسيتها إلى زوجها الأجنبي وأبنائها؟ هل يمكن سحب جنسية المرأة البالغة بشكل تعسفي بسبب الزواج أو فسخ الزواج، أو بسبب تغيير زوجها أو والدها لجنسيتها؟ <u>مواد سيداو ذات الصلة</u> المادة 9 والفقرة 6، والتوصية العامة رقم 21</p> |

[inaction-and-rape-as-a-weapon-of-war-in-syria](http://www.newsdeeply.com/syria/articles/2015/07/30/syrian-women-recount-domestic-abuse-during-civil-war); Alia Ahmad and Mais Istanbuli, "Syrian Women Recount Domestic Abuse during Civil War", *News Deeply*, 30 July 2015, <https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2015/07/30/syrian-women-recount-domestic-abuse-during-civil-war>; Phoebe Greenwood, "Rape and domestic violence follow Syrian women into refugee camps", *Guardian*, 24 July 2013, <https://www.theguardian.com/world/2013/jul/25/rape-violence-syria-women-refugee-camp>
100 المواد 489 و502 من قانون العقوبات (1949)، http://www.moj.gov.sy/index.php?option=com_content&view=article&id=11%3A2013-10-01-20-45-36&catid=3%3Acriminalgroup&Itemid=6; Alia Ahmad and Mais Istanbuli, "Syrian Women Recount Domestic Abuse During Civil War", *News Deeply*, 30 July 2015, <https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2015/07/30/syrian-women-recount-domestic-abuse-during-civil-war>
101 Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/2 (2012), paras. 388-389, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>
103 المادتان 8، و9 من قانون الجنسية السورية (1969)، <http://www.refworld.org/pdfid/4d81e7b12.pdf>
104 المادة 12 من قانون الجنسية السورية (1969)، <http://www.refworld.org/pdfid/4d81e7b12.pdf>
105 المادة 14 من قانون الجنسية السورية (1969)، <http://www.refworld.org/pdfid/4d81e7b12.pdf>
109 United Nations Treaty Collection Website: https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtidsg_no=IV-8&chapter=4&clang=en
110 Syria State party report, U.N. Doc. CEDAW/C/SYR/1 (2005), p. 44, <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx>
111 Institute on Statelessness and Inclusion and The Global Campaign for Equal Nationality Rights, "Syrian Arab Republic", *Submission to the Human Rights Council at the 26th Session of the Universal Periodic Review*, 24 March 2016, para. 8, <http://www.institutesi.org/SyriaUPR2016.pdf>

| | | | | | |
|--|--|--|--|---|--|
| | | | | <p>الجنسية السورية كذلك (إذا كانت تكتسب جنسية زوجها بمقتضى القانون الخاص بها)، إلا إذا طلبت الاحتفاظ بجنسيتها السورية، خلال سنة من تاريخ تنجس زوجها بجنسية أجنبية.¹⁰⁶</p> <p>يُكسب الأب السوري، جنسيته لأبنائه أينما ولدوا.¹⁰⁷ يُعتبر سورياً حكماً، الطفل الذي يولد من أم سورية في سوريا إذا: (1) كان أبوه مجهول الجنسية، أو (2) كان أبوه بلا جنسية، أو (3) لم يمكن إثبات نسبه لأبيه قانوناً.¹⁰⁸</p> | |
|--|--|--|--|---|--|



¹⁰⁶ المادة 11 من قانون الجنسية السورية (1969)، <http://www.refworld.org/pdfid/4d81e7b12.pdf>
¹⁰⁷ المادة 3(أ) من قانون الجنسية السورية (1969)، <http://www.refworld.org/pdfid/4d81e7b12.pdf>
¹⁰⁸ المادة 3(ب)، و3(ج) من قانون الجنسية السورية (1969)، <http://www.refworld.org/pdfid/4d81e7b12.pdf>